

**محضر اجتماع الجمعية العامة العادية
للمؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب)**

٢٦ مارس ٢٠٢٦ م – من خلال وسائل الاتصال المرئي عبر تطبيق Zoom

عقدت الجمعية العامة لمساهمي المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب) اجتماعها السنوي العادي، في يوم الخميس الموافق ٢٦ مارس ٢٠٢٦ م عند تمام الساعة الواحدة من خلال وسائل الاتصال المرئي عبر تطبيق Zoom.

ورحب السيد رئيس مجلس الإدارة بالمساهمين (اصالة وتمثيلا)، كما انتهز هذه الفرصة لمعاينة الحضور بمناسبة عيد الفطر والإعراب لحكومة وشعب مملكة البحرين الشقيقة عن خالص التمنيات بأن تنعم البحرين بالأمن والاستقرار في ظل التطورات الإقليمية الراهنة. وبعد ذلك، تطرق رئيس الجمعية للنظر في جدول أعمالها على النحو التالي:

- (١) التصديق على محضر الاجتماع السابق للجمعية العامة المنعقد بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٢٥ م.
- (٢) الاستماع الى تقرير السادة مراقبي الحسابات عن القوائم المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ م.
- (٣) مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ م والتصديق عليه.
- (٤) مناقشة البيانات المالية للسنة المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ م والمصادقة عليها.
- (٥) المصادقة على توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ م على النحو التالي:

- ١,٥ تحويل مبلغ ٢٥,٧ مليون دولار أمريكي للاحتياطي القانوني .
- ٢,٥ توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع ٢,٧٥٪ عن كل سهم متداول (من دون أسهم الخزانة) قدرها ٢,٧٥ سنت أمريكي للسهم الواحد، والبالغة إجمالياً حوالي ٨٥,١ مليون دولار أمريكي. آخر يوم تداول لاستحقاق الأرباح ٢٩ مارس ٢٠٢٦ م، تاريخ تداول السهم بدون استحقاق ٣٠ مارس ٢٠٢٦ م، يوم الاستحقاق ٣١ مارس ٢٠٢٦ م، ويوم الدفع ٣٠ أبريل ٢٠٢٦ م.
- ٣,٥ تحويل الرصيد المتبقي وهو ١٤٦,٢٤ مليون دولار أمريكي إلى حساب الأرباح المستبقاة .

- (٦) مناقشة تقرير حوكمة الشركات لسنة ٢٠٢٥ م والتزام البنك بمتطلبات مصرف البحرين المركزي والمصادقة عليه.

- (٧) المصادقة على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لسنة ٢٠٢٥ م البالغة ١,٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي، وذلك بعد أخذ موافقة السادة وزارة الصناعة والتجارة.
- (٨) ابراء ذمة أعضاء مجلس الادارة عن تصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ م.
- (٩) النظر في إعادة تعيين السادة (ارنست ويونغ) كمدققين لحسابات البنك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٦ م، بعد أخذ موافقة السادة مصرف البحرين المركزي وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
- (١٠) إطلاع الجمعية العامة على المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة حسب المادة ١٨٩ (ج) من قانون الشركات التجارية وكما هو وارد في الإيضاح رقم ٢٩ من القوائم المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ م.
- (١١) ما يستجد من أعمال طبقاً لنص المادة ٢٠٧ م من قانون الشركات التجارية.
- عملاً بأحكام المادة ٤٢/أ من النظام الأساسي للمؤسسة، تولى رئاسة الاجتماع السيد/ ناجي بلقاسم بصفته رئيساً لمجلس الإدارة، كما تم تكليف السيد/ عبد الخالق شايب بمهام أمين سر الجمعية العامة بناء على اقتراح من السيد رئيس الجمعية وموافقة الجمعية وذلك في حضور كل من:
- | | |
|--------------------------|---------------------------------|
| السيد/ عبد العزيز الهديب | نائب رئيس مجلس الإدارة |
| السيد/ محمد الحصادي | عضو مجلس الإدارة |
| د. مروان العباسي | عضو مجلس الإدارة |
| د. أبراهيم الدنفور | عضو مجلس الإدارة |
| السيد/ مناف الهاجري | عضو مجلس الإدارة |
| السيد/ خليل نورالدين | عضو مجلس الإدارة |
| السيد/ عامر كركر | عضو مجلس الإدارة |
| السيد/ إدريس أحمد | عضو مجلس الإدارة |
| السيد/ برندون هوبكنز | الرئيس التنفيذي المكلف للمجموعة |

السيدة/ فاطمة يوسف	رئيس الاتصال المؤسسي والتسويق للمجموعة
السيد/ عيسى المتوج	عن مصرف البحرين المركزي
السيدة/ سوسن سعيد	عن مصرف البحرين المركزي
السيدة/ جنان الخباز	عن مصرف البحرين المركزي
السيد/ حسين محمد	عن مصرف البحرين المركزي
السيد/ أحمد سلمان	عن وزارة الصناعة والتجارة
السيدة/ نورة المحميد	عن بورصة البحرين
السيدة/ زينب رمضان	عن بورصة البحرين
السيد/ نادر رحيمي	السادة إرنست ويونغ (مدققي الحسابات)
السيد/ جواد صديقي	السادة إرنست ويونغ (مدققي الحسابات)
السيد/ Ashwani Siotia	السادة إرنست ويونغ (مدققي الحسابات)
السيد/ هاني الشيخ	عن مسجلي الأسهم كي فين تكنولوجيز (البحرين)
السيد/ محمد أمير	عن مسجلي الأسهم كي فين تكنولوجيز (البحرين)

بعد أن رحب السيد رئيس الجمعية بالأصالة عن نفسه ونيابة عن مجلس الإدارة والمؤسسة بالسادة المساهمين ومنتدوبي الجهات الرسمية وبقية السيدات والسادة الحضور، شاكرًا لهم حسن تلبية الدعوة، تطرق بعض السادة المساهمين لآلية إدارة المداولات والتصويت على بنود جدول الأعمال، حيث أوضح رئيس الجمعية أن المتبع هو تلاوة بنود جدول الأعمال أولاً ثم فتح باب المناقشة للمساهمين حول بنود جدول الأعمال المتعلقة بالحسابات الختامية وأيضاً تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقبي الحسابات، وبعد ذلك يتم التداول والتصويت على البنود بذات التسلسل في جدول الأعمال، وقد وافق الحضور على هذه الآلية... ليتم بعد ذلك التأكد من توافر النصاب القانوني لصحة الاجتماع بحضور عدد من السادة المساهمين الممثلين أصالة أو نيابة بنسبة بلغت ٩٥,٢٠٪ من رأس المال المدفوع.

شرعت الجمعية العامة على إثر ذلك في مداولة بنود جدول أعمالها، حيث انتهت منها إلى اتخاذ جملة القرارات والإجراءات التالية: -

البند الأول: التصديق على محضر الاجتماع السابق للجمعية العامة المنعقد بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٢٥م.

أفادت الجمعية العامة العادية باطلاعها على محضر اجتماعها السابق والمنعقد بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٢٥م بحسب الوارد في كتيب الجمعية الموزع على السادة المساهمين، حيث أخذت علماً بمحتوياته وصادقت عليه كما تم تقديمه.

البند الثاني: الاستماع الى تقرير السادة مراقبي الحسابات عن القوائم المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٢٥م.

استمعت الجمعية العامة لتقرير السادة مراقبي الحسابات (السادة ارنست ويونغ) عن نشاط مجموعة المؤسسة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٢٥م، حيث أخذت علماً بمحتوياته.

البند الثالث: مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك خلال السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٢٥م والتصديق عليه.

أفادت الجمعية العامة باطلاعها على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط مجموعة المؤسسة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٢٥م بحسب الوارد في كتيب الجمعية الموزع على السادة المساهمين، حيث أخذت علماً بمحتوياته وصادقت عليه.

البند الرابع: مناقشة البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٢٥م والمصادقة عليها.

طلب السيد رئيس الجمعية من الرئيس التنفيذي المكلف للمجموعة استعراض البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م (أ) ليفتح بعدها باب النقاش أمام السادة المساهمين (ب).

أ- عرض الرئيس التنفيذي المكلف للمجموعة:

١. بدايةً، رحب الرئيس التنفيذي المكلف للمجموعة بالسادة المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والحضور، وأعرب عن خالص التمنيات بأن تنعم البحرين بالأمن والاستقرار في ظل التطورات الإقليمية الراهنة، أملاً أن يسود السلام والازدهار في المنطقة. مضيفاً أن المؤسسة تعمل بمرونة في ظل حالة التصعيد القائمة والتوترات الإقليمية، كما تواصل تقديم الخدمات لعملائها دون انقطاع.

٢. أوضح الرئيس التنفيذي المكلف للمجموعة أن المؤسسة حافظت على مستويات قوية من كفاية رأس المال والسيولة، مع الاستمرار في تحقيق معدلات تفوق المتطلبات الرقابية. كما عرض موجز حول قوة أداء المجموعة المالي وما حققه من خطوات إستراتيجية خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، حيث طرح أربعة محاور رئيسية تشمل

Handwritten signature in blue ink.

الأوضاع الاقتصادية (أولاً)، قوة الأداء المالي والمركز المالي المستقر (ثانياً)، مستجدات مبادرات المؤسسة الاستراتيجية (ثالثاً)، وأخيراً سياسة توزيع الأرباح السنوية (رابعاً).

٣. فيما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية والبيئة الخارجية خلال عام ٢٠٢٥م، أوضح الرئيس التنفيذي المكلف للمجموعة ان الاقتصاد العالمي واصل مواجهة حالة من عدم اليقين، وبالرغم من تحديات النمو العالمي المتأثرة بضغط الرسوم الجمركية في الولايات المتحدة وأوروبا، وتراجع النمو في الصين، ونتيجة ازدياد التوترات الجيوسياسية الراهنة، حافظت المؤسسة على بيئة تشغيلية مرنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والبرازيل.

٤. أضاف الرئيس التنفيذي المكلف للمجموعة أن معدلات الفائدة في العديد من الاقتصادات شهدت دورة من التيسير النقدي بقيادة الاحتياطي الفيدرالي، بينما شهدت أسعار الصرف في أسواق المؤسسة الرئيسية تحسناً ملموساً مقابل الدولار الأمريكي؛ مما أدى إلى تأثيرات متباينة عبر مختلف القطاعات، ومن المتوقع في عام ٢٠٢٦م أن يعتمد اتجاه أسعار الفائدة على نتائج الحرب الجارية، وتحركات أسعار النفط، وضغوط الركود التضخمي التي قد تنجم عن هذه الظروف. هذا، وستلقي النزاعات الإقليمية المستمرة بظلالها على حركة التجارة والسفر والتدفقات الاستثمارية؛ كما أن بقاء أسعار السلع الأساسية عند مستويات مرتفعة يهدد باستمرار التضخم لفترة أطول، مما يدعم بقاء أسعار الفائدة مرتفعة واتساع الفوراق بين أسعار الفائدة على القروض والودائع... لافتاً إلى أن تجنب المخاطر أدى إلى زيادة قوة الدولار؛ ومن المتوقع أن ينعكس هذا الاتجاه مع انحسار التوترات الجيوسياسية، مما سيمهد الطريق لدعم النشاط الاقتصادي في عدد من الأسواق... وفي ظل هذه المعطيات، يظل تركيز المؤسسة منصباً على حماية الهوامش، والتسعير الدقيق للمخاطر، والتوسع بحذر حيثما تبرر فوارق الأسعار والجودة قرار توظيف رأس المال.

٥. أما بشأن الأداء المالي للمجموعة للعام ٢٠٢٥م، أوضح الرئيس التنفيذي المكلف للمجموعة أن عام ٢٠٢٥م شهد نمواً بارزاً في أصول أعمال المؤسسة الأساسية مدعوماً ببيئة معدلات فائدة متزايدة، وشهدت الإيرادات تصاعداً لتصل إلى مستوى قياسي جديد بلغ ١,٤١٠ مليون دولار، بزيادة قدرها ٥٪ على أساس رئيسي سنوياً، ولو احتسبت هذه النتائج على أساس العملة الثابتة (بتعديل أثر انخفاض قيمة الريال البرازيلي والجنيه المصري)، لبلغ معدل النمو ٧٪ سنوياً... كل ذلك مكن من تحقيق صافي ربحية هذا العام بلغ ٢٥٧ مليون دولار أمريكي بانخفاض طفيف بنسبة ١٠٪ على أساس سنوي، وذلك يعود إلى تقلبات العملات وارتفاع حجم مخصصات الخسائر والأعباء الضريبية، كما استقر العائد على حقوق الملكية عند ٦٪ على أساس رئيسي، فيما بلغ العائد على حقوق الملكية على أساس معدل ٦,٢٪ على أساس العملة الثابتة.

٦. وعلى صعيد الميزانية العمومية، أفاد الرئيس التنفيذي المكلف للمجموعة ان إجمالي الموجودات بلغت مستويات قياسية بقيمة ٥٠ مليار دولار؛ في حين حافظت نسب رأس المال والسيولة على قوتها، مع وجود احتياطات تتجاوز المتطلبات الرقابية، مما يضع المؤسسة في موقع استراتيجي لدعم خطط النمو... وبشكل عام، قدمت المؤسسة أداءً ماليًا قويًا خلال

عام ٢٠٢٥م، والمجموعة ستواصل المسيرة في نمو إجمالي الإيرادات بنسبة ٥٪ على أساس رئيسي، و٧٪ على أساس معدل.

٧. وبشأن مستجدات مبادرات المؤسسة الإستراتيجية، تطرق الرئيس التنفيذي المكلف للمجموعة الى خارطة مبادرات موزعة على ثلاث ركائز أساسية، تسريع وتيرة نمو أعمال المؤسسة الأساسية، وتعظيم قيمة وحدات المؤسسة الرقمية، ثم تعزيز كفاءة نموذج المؤسسة التشغيلي.

٨. تسريع وتيرة نمو أعمال المؤسسة الأساسية: شهد قطاع الخدمات المصرفية بالجملة نموًا كبيرًا في الإيرادات وأحجام المعاملات المرتبطة بتمويل التجارة والمعاملات المصرفية، حيث ارتفعت أحجام العمليات من ٢,٥ مليار دولار إلى ٤ مليارات دولار أمريكي ... كما واصل قطاع صيرفة التجزئة نموه المطرد، حيث حقق بنك ABC البرازيل نموًا كبيرًا بالنسبة لأعمال الشركات والشركات المتوسطة، مع نمو إجمالي في الإيرادات بنسبة ٧٪ على أساس سنوي رئيسي (و ١٢٪ على أساس العملة الثابتة).

٩. تعظيم قيمة وحدات المؤسسة الرقمية: واصلت قاعدة عملاء بنك "إلى" نموها المستمر، حيث ساهم طرح المنتجات والمزايا الجديدة في زيادة وتيرة نمو الودائع والإيرادات، كما نجحت المؤسسة في إتمام عملية ترحيل النظام المصرفي الأساسي لبنك "إلى" إلى منصة "تيمينوس" ... وتستمر عملية فصل بنك "إلى" ليصبح كيانًا مستقلًا؛ حيث الهدف هو الوصول إلى تأسيس بنك رقمي مرخص ومنفصل بالكامل؛ مما يعزز من مرونته التشغيلية ويسرع من وتيرة نموه في البحرين والمنطقة. كما واصلت شركة الخدمات المالية العربية المتخصصة في حلول التكنولوجيا المالية للمدفوعات تنفيذ إستراتيجيتها التوسعية؛ حيث من أبرز إنجازات عام ٢٠٢٥م، الإطلاق الناجح لخدمات الاستحواذ على التجار في دولة الإمارات، مما أحدث طفرة في الإيرادات وساهم بفعالية في تحقيق مستهدفات إستراتيجية النمو المستقبلي للشركة.

١٠. تعزيز كفاءة نموذج المؤسسة التشغيلي: أطلقت المجموعة قيم أساسية جديدة تركز على خمسة محاور: العملاء، والابتكار، العمل الجماعي، والنزاهة، وتمكين الموظفين؛ وذلك بهدف ترسيخ ثقافة مؤسسية قائمة على الأهداف والقيم عبر كافة وحدات المجموعة ... وباختصار حققت المجموعة إنجازات مهمة في تطبيق الخطة الاستراتيجية لعام ٢٠٢٥م، الأمر الذي يدعم الجاهزية للتوسع في ٢٠٢٦م، حيث ان الاستدامة تعتبر أولوية أساسية ضمن خارطة الطريق الإستراتيجية؛ حيث تعمل المجموعة على دمج الممارسات المستدامة بهدف الحد من الأثر البيئي، وضمان استمرارية المؤسسة، وتحقيق قيمة مستدامة لكافة الأطراف المعنية.

١١. ومن جانب آخر، أوضح الرئيس التنفيذي المكلف للمجموعة أن جهود البنك لاقت اعترافًا ملحوظًا من المراقبين خاصة في مجال الابتكار وتمويل التجارة الدولية، حيث حصلت مبادرات المؤسسة في هذا المجال على ٣٥ جائزة مرموقة خلال العام ضمن فئات متعددة،

وهو إنجاز يعكس التزام البنك بالتميز، ورضا العملاء، وثقة الأسواق المالية بالمؤسسة مقدما نبذة عن الجوائز التي حصدها المجموعة في عام ٢٠٢٥م، على النحو التالي:

- جائزة أفضل بنك في الشرق الأوسط للخدمات المصرفية والابتكار الرقمي - مجلة The Banker التابعة لصحيفة Financial Times.
- جائزة أفضل تطبيق بنكي في الشرق الأوسط - بنك "إلى" - مجلة Global Finance.
- جائزة أفضل بنك تجزئة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - بنك "إلى" - مجلة MEED.
- جائزة أفضل بنك رقمي للأفراد - بنك "إلى" - مجلة Euromoney.
- اما فيما يتعلق ببنك ABC الإسلامي، ذراع التمويل الإسلامي للمجموعة، فقد حصد العديد من الجوائز المرموقة تقديراً لنجاحه في تنفيذ صفقات الصكوك والمعاملات الإسلامية.

١٢. وبخصوص توزيعات الأرباح المتوقعة للمساهمين، أوضح الرئيس التنفيذي المكلف للمجموعة ان تماشياً مع أداء المجموعة خلال عام ٢٠٢٥م، أوصى المجلس بالإبقاء على توزيعات الأرباح عند مستويات العام الماضي، وذلك بواقع ٨٥,٥ مليون دولار أمريكي (أي ما يعادل ٢,٧٥ سنتاً للسهم الواحد)، وتعكس هذه التوصية رفع نسبة التوزيعات إلى ٣٣٪ من صافي الأرباح، مقارنة مع ٣٠٪ في العام السابق، وهو ما يمثل عائدًا يقارب ٩٪ بناءً على سعر سهم المؤسسة الحالي، كما أضاف ان ربط توزيعات الأرباح بالنتائج المحققة يضمن للمجموعة الحفاظ على قدرتها على تنمية ميزانيتها العمومية، مع الالتزام بمعدلات قوية لكفاية رأس المال؛ حيث بلغت نسبة حقوق الملكية الأساسية من المستوى الأول ١٣,٧٪، ونسبة الفئنة من رأس المال ١٦٪.

١٣. وبالتطلع إلى عام ٢٠٢٦م، أكد الرئيس التنفيذي المكلف للمجموعة ان المرونة تأتي في طبيعة أولويات المجموعة؛ إذ سيتم الاستمرار في تطبيق تدابير احترازية لإدارة المخاطر، مع توخي الحيطة والحذر تجاه عدم الاستقرار الجيوسياسي وتقلبات السوق، إلى جانب تعزيز ضوابط الرقابة في مجالات الائتمان والسوق والأمن السيبراني والامتثال ... كما ستعمل المؤسسة بشكل استباقي لتعديل قابلية الإقدام على المخاطرة عند الحاجة، مع الاحتفاظ بهوامش كافية من السيولة ورأس المال وكذلك سيتم المضي قدماً في تنفيذ خارطة طريق الاستراتيجية ومواصلة تطوير النموذج التشغيلي لتعزيز الكفاءة مع الاعتماد على التكنولوجيا والبيانات كمحركات رئيسية. وأخيراً، سيتم التأكد من انتقال سلس للقيادة مع الحفاظ على ثقافة قائمة على القيم والحوكمة الرشيدة.

١٤. وفي الختام، توجه الرئيس التنفيذي المكلف للمجموعة بالشكر الجزيل الى جميع المساهمين وأصحاب المصلحة؛ لشركتهم الاستراتيجية وأشرفهم ومساهماتهم في نجاح البنك خلال عام ٢٠٢٥م، وخص بالشكر والتقدير كبار المساهمين الرئيسيين وكل المساهمين من شريحة الجمهور على دعمهم المستمر وثقتهم في البنك. كما أعرب عن شكره للجهات الرقابية في

AE RB

مملكة البحرين، ومصرف البحرين المركزي على إرشادهم وإشرافهم البناء، الذي يمنح المجموعة القدرة على النمو على نحو آمن ومستدام. وأخيراً شكر موظفين المجموعة على إخلاصهم وتفانيهم، الذي ساهم في محافظة المجموعة على مرونتها في ظل التحديات الراهنة.

ب- نقاش المساهمين:

فتح باب النقاش أمام السادة المساهمين، حيث طرحت مجموعة من الأسئلة والمقترحات تناولت في أهمها استراتيجية المجموعة للأعوام القادمة، خطط التعاقب الوظيفي في المؤسسة، تمثيل أعضاء مجلس الإدارة في مجالس إدارات المصارف التابعة للمؤسسة، سياسة توزيع الأرباح، الأصول الليبية المجمدة، إعادة النظر في استراتيجية الاستثمار وإدارة المخاطر، وأخيراً معايير تعيين الرئيس التنفيذي الدائم للمجموعة وسياسة استبقاء الموظفين، وذلك كما يلي:

١- وفي مجموعة من النقاط التي أثارها المساهم السيد/ علي جعفر علي عبد الله طريف، حامل رقم ٨١٠١١١٥٢٧، أجاب عليها السيد/ ناجي بلقاسم، رئيس الجمعية، والإدارة التنفيذية للمجموعة على النحو الآتي: -

- إذا كانت المؤسسة لا تتبع ما تقوم به بعض البنوك الأخرى في البحرين من فتح باب النقاش على بنود جدول الأعمال ذات الطابع المالي كل على حدا لمناقشتها والموافقة عليها، مفضلة عرضها بعد تقرير الرئيس التنفيذي المكلف للمجموعة، فذلك لإتاحة أكبر مساحة ممكنة أمام المساهمين للتعامل مع هذه الجوانب المترابطة في اتساق في ضوء عروض الإدارة التنفيذية المفصلة، والتي ربما تكون قد أجابت على أي أسئلة تدور في أذهان المساهمين... علماً أن هذا التقليد الذي درجت المؤسسة على اتباعه يتماشى مع عقيدتها الراسخة في حصر جملة الموضوعات التي يثيرها المساهمين والإجاب عليها تباعاً لفائدة الجمعية العامة.

- وبشأن فرص ادخال تغيير في توجه المؤسسة الاستراتيجية في أعقاب تشكيل مجلس الإدارة الجديد، أوضح السيد/ ناجي بلقاسم، رئيس الجمعية أن مجلس الإدارة، ومنذ تعيين وانتخاب أعضائه في شهر مارس ٢٠٢٥م، حرص على عقد سلسلة من الاجتماعات المكثفة بهدف النظر في استراتيجية المجموعة القائمة، واستشراف استراتيجيتها للأعوام القادمة، بما يكفل تحقيق الاستدامة، وتعزيز التطوير البناء، وزيادة ربحية المؤسسة... مشيراً إلى أن تم تشكيل مجموعة عمل مختصة من أعضاء مجلس الإدارة للمواضيع الاستراتيجية إلى جانب لجنة مجلس الإدارة الاستراتيجية القائمة أصلاً، علاوة على تعيين شركة استشارية للمساهمة في مراجعة وتحديث استراتيجية المجموعة، حيث تم إدخال تعديلات على الاستراتيجية القائمة بما يتماشى مع ملاحظات ومقترحات السادة أعضاء مجلس الإدارة، ومن أبرز تلك التعديلات تنويع أعمال المجموعة والعمل على تنفيذ خطط التوسع.

ومن جانبه، تفضل السيد أمين سر الجمعية مضيفاً أن مجلس الإدارة عقد اجتماعات مكثفة خلال شهر يونيو ٢٠٢٥م لمناقشة وتحسين استراتيجية المجموعة في دورتها الحالية (٢٠٢٣م - ٢٠٢٦م)، حيث تم النظر في آليات مراجعة وتطوير

AC

خطط الوحدات التابعة للمجموعة، بما في ذلك الوحدات الرقمية، كبنك "إلى"، وشركة الخدمات العربية (AFS)، إلى جانب العمل على سبيل تحسين ربحية المجموعة في أسواق العالم العربي. كما أشار إلى أن المجلس عاكف على مراجعة وتحديث الاستراتيجية وصولاً إلى تحديد ملامح استراتيجية الثلاث سنوات القادمة.

وفي ذات الصعيد، أضاف الرئيس التنفيذي المكلف للمجموعة، فيما يتعلق باستراتيجية المجموعة، أن المجلس والإدارة التنفيذية يعملان حالياً على إعادة النظر في محفظة المجموعة وهيكلتها، إلى جانب تقييم الاستثمارات الحالية والمستقبلية، وذلك بما يضمن تحقيق الاستدامة على المدى الطويل.

- وفيما يتعلق بخطط التعاقب الوظيفي، وبالأخص ما يتعلق بخطة التعاقب الوظيفي للإدارة التنفيذية، أوضح السيد رئيس الجمعية أن المؤسسة لديها تصور متكامل للتعاقب الوظيفي للإدارة التنفيذية، وهي تعمل على إدخال التعديلات القيادية المطلوبة بما يخدم المؤسسة وأهدافها وأسواق نشاطها. وفي ذات السياق، لفت السيد أمين سر الجمعية إلى أن مجلس الإدارة انخرط بشكل فعال في مراجعة الهيكل التنظيمي وخطط التعاقب الوظيفي للمجموعة، حيث تم إدخال تعديلات مدروسة خلال الفترة الأخيرة، ومن المتوقع إجراء المزيد من التعديلات في المستقبل القريب بما يتماشى مع الاستراتيجية المعدلة واحتياجات المجموعة الحالية والمستقبلية، علماً بأن خطط التعاقب الوظيفي الحالية لا تنحصر فقط في الصف القيادي الأول وإنما أيضاً تمتد لتشمل الصنفين الثاني والثالث أيضاً.

- أما بشأن تعيين أعضاء الإدارة التنفيذية كأعضاء في مجالس إدارات المصارف التابعة للمؤسسة، بدلاً من تعيين أعضاء مجلس إدارة المجموعة في تلك المجالس، مشيراً إلى أن ذلك قد يؤدي إلى نشوء تعارض في المصالح، أكد السيد رئيس الجمعية أن المجموعة تسعى دوماً إلى تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة في هذا الشأن.. لافتاً إلى أن المؤسسة نظرت بالفعل في الممارسات القائمة ومدى ملاءمتها مع احتياجات المؤسسة وما هو مطلوب لإزالة أي تعارض مصالح حقيقي أو محتمل، وهي تبقى مطمئنة لنسب تمثيل أعضاء مجلس إدارة المجموعة الأم في الوحدات التابعة وفق سياسة المجموعة بالخصوص. وأضاف السيد أمين سر الجمعية بأن لدى المجموعة سياسة قائمة ورائدة في فلسفتها إذا ما قورنت بأسواق المنطقة، وهي تنظم كيفية إدارة الشركات التابعة وتحديد التوازن المناسب في تشكيل مجالس إدارتها، سواء من خلال تحديد نسب تمثيل أعضاء مجلس إدارة المجموعة، أو الإدارة التنفيذية، أو الأعضاء المستقلين، وذلك وفقاً للقوانين والمتطلبات الرقابية المعمول بها في كل دولة على حدة. كما يتم النظر في هذه العضويات بشكل دوري بما يخدم مصالح الوحدات التابعة والمجموعة بشكل عام، ووفقاً لأفضل ممارسات الحكم المؤسسي.

-2 وفي مجموعة من النقاط التي أثارها ممثل الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية (LAFICO)، السيد/ عبد الفتاح غفار، حامل رقم CRGABCB00129022، أجاب عليها السيد/ ناجي بلقاسم، رئيس الجمعية، والإدارة التنفيذية للمجموعة على النحو الآتي: -

AK
10/13/2013

- وحول اقتراح زيادة توزيع الأرباح النقدية على المساهمين لتصل إلى نسبة (٥٪) بدلاً من (٢,٧٥٪) للسهم الواحد، علاوة على إعادة تدوير الأرباح على شكل أسهم مجانية يتم توزيعها على المساهمين كتوزيعات عينية، أوضح السيد رئيس الجمعية أن المؤسسة ستعكف على دراسة هذا المقترح من خلال العمل مع مجلس الإدارة، وبالتنسيق مع الإدارة التنفيذية تمهيداً لبلورة تصور لعرضه على الجمعية العامة.

- أما بخصوص الأصول المجمدة للشركة الليبية للاستثمارات الخارجية وأهمية دعم المعنيين في المجموعة للتعامل في هذا الملف بما يساعد الشركة من خلال لجنة العقوبات المعنية في الأمم المتحدة، أوضح السيد رئيس الجمعية أن المؤسسة لا تألوا جهداً في تقديم كل المساعدة اللازمة لحلحلة هذا الملف، لافتاً إلى أن المؤسسة سوف تعيد التواصل مع السادة مصرف البحرين المركزي للنظر في سبل إعادة إيداع تلك المبالغ لدى المؤسسة من أمناء الحفظ الأوربيين.

وفي ذات الصعيد، وبشأن الأصول الليبية المجمدة، أوضح السيد أمين سر المجلس أنه من المزمع عقد اجتماع الشهر القادم للجنة العقوبات بمجلس الأمن ولجنة الخبراء التابعة لمجلس الأمن للنظر في موضوع إعادة استثمار الأصول المجمدة وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، مشيراً إلى أن ذلك يبقى قيد الدراسة من قبل أجهزة الأمم المتحدة المعنية فيما يتعلق بإمكانية وآلية إعادة استثمار الأصول المجمدة، سواء من خلال إخراجها من الولايات المتحدة أو أوروبا وإعادة استثمارها، أو فرص نقلها وتحويلها تمهيداً لإيداعها لدى المؤسسة في حسابات الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية... مؤكداً أن هذا الملف يحظى باهتمام كبير على مستوى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، وأنه سيتم التعاون الكامل في هذا الشأن.

- أما بخصوص مقترح إعادة دراسة استراتيجية الاستثمار وإدارة المخاطر للتأكد من عدم زيادة المخصصات للاستثمارات المتعثرة، أكد السيد رئيس الجمعية أن المجموعة ستعمل على تبني خطط استباقية تهدف إلى تفادي تجنب مخصصات مستقبلية، وذلك من خلال دراسة فرص الاستثمار بعناية، والتنبؤ بالمخاطر ومعالجتها قبل وقوعها... مشيراً إلى أن المؤسسة قد واجهت خلال الفترة الماضية بعض الظروف غير المتوقعة، وهي تعمل حالياً بشكل حثيث على معالجتها وضمان عدم تكرارها مستقبلاً.

٣- وفي اجابه لتساؤل ممثل شركة A S Family Holding W.L.L، السيد/ عادل السعودي، حامل رقم BAH9732301CR، بشأن معايير تعيين الرئيس التنفيذي الدائم للمجموعة وسياسة استبقاء الموظفين، أوضح السيد رئيس الجمعية بداية أن آراء ومقترحات جميع المساهمين، بما فيهم صغار المساهمين، تحظى بأهمية كبيرة... وبناءً على ذلك، أوضح أن المعايير المعتمدة حالياً تتمثل في اختيار الشخص الأنسب للمنصب، ممن يتمتع بخبرة واسعة في المجال، ويتمتع بقدرات قيادية عالية، ولديه المهارات اللازمة لضمان

AK

استمرارية المجموعة، وتطوير محفظة المؤسسة، وتنفيذ الاستراتيجية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

وفيما يتعلق بسياسة استبقاء الموظفين، أشار إلى أنه لم تُسجل سوى حالة استقالة واحدة لرئيس إدارة صيرفة الجملة في المجموعة، وذلك نتيجة ترشيحه لشغل منصب رفيع في وطنه الأم، ولم يتم تسجيل حالات أخرى مماثلة، الأمر الذي يعكس حرص المؤسسة على تطوير كوادرها والمحافظة عليها.

٤- تفضّل ممثل مصرف ليبيا المركزي بتوجيه الشكر إلى المساهمين والإدارة التنفيذية، معرباً عن تقديره الخاص للجهود التي بذلتها الإدارة التنفيذية خلال العام الماضي. وأكد أن الأرباح المحققة تُعد مؤشراً واضحاً على تفاني الإدارة في تحقيق أفضل النتائج المالية للمساهمين، كما أن الجوائز التي حصدها المؤسسة تمثل دليلاً إضافياً على نجاحها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

كما نوه إلى أهمية العمل على تفادي المخصصات التي كان لها أثر على الأرباح الموزعة على المساهمين، واختتم مداخلته بالإعراب عن تفاؤله بالمرحلة المقبلة تحت إشراف مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بقيادة رئيس المجلس السيد/ ناجي بالقاسم.

وفي النهاية، شكر السادة المساهمون الإدارة التنفيذية للمؤسسة على تميز العرض وشمول الإجابات، متمنين لهم دوام التوفيق.

وإثر المداولة:

"قررت الجمعية العامة المصادقة على البيانات المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م كما تم تقديمها."

البند الخامس: المصادقة على توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح السنة المالية المنتهية ٢٠٢٥/١٢/٣١م على النحو التالي:

- ١,٥ تحويل مبلغ ٢٥,٧ مليون دولار أمريكي للاحتياطي القانوني .
- ٢,٥ توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع ٢,٧٥٪ عن كل سهم متداول (من دون أسهم الخزانة) قدرها ٢,٧٥ سنت أمريكي للسهم الواحد، والبالغة إجمالاً حوالي ٨٥,١ مليون دولار أمريكي. آخر يوم تداول لاستحقاق الأرباح ٢٩ مارس ٢٠٢٦م، تاريخ تداول السهم بدون استحقاق ٣٠ مارس ٢٠٢٦م، يوم الاستحقاق ٣١ مارس ٢٠٢٦م، ويوم الدفع ٣٠ أبريل ٢٠٢٦م.
- ٣,٥ تحويل الرصيد المتبقي وهو ١٤٦,٢٤ مليون دولار أمريكي إلى حساب الأرباح المستبقاة.

AK

اطلعت الجمعية العامة على الأرباح الصافية للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ م والبالغة ٢٨٥ مليون دولار أمريكي، وكذلك التوصية المرفوعة إليها من مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥ / ١٢ / ٣١ م بواقع ٢,٧٥٪ عن كل سهم متداول (من دون أسهم الخزانة)، والبالغة إجمالياً حوالي ٨٥,١ مليون دولار أمريكي.

وإثر المداولة:

"قررت الجمعية العامة:	
١-	تحويل مبلغ ٢٥,٧ مليون دولار أمريكي للاحتياطي القانوني .
٢-	توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع ٢,٧٥٪ عن كل سهم متداول (من دون أسهم الخزانة) قدرها ٢,٧٥ سنت أمريكي للسهم الواحد، والبالغة إجمالياً حوالي ٨٥,١ مليون دولار أمريكي. آخر يوم تداول لاستحقاق الأرباح ٢٩ مارس ٢٠٢٦ م، تاريخ تداول السهم بدون استحقاق ٣٠ مارس ٢٠٢٦ م، يوم الاستحقاق ٣١ مارس ٢٠٢٦ م، ويوم الدفع ٣٠ أبريل ٢٠٢٦ م.
٣-	تحويل الرصيد المتبقي وهو ١٤٦,٢٤ مليون دولار أمريكي إلى حساب الأرباح المستقبلية."

البند السادس: مناقشة تقرير حوكمة الشركات لسنة ٢٠٢٥ م والتزام البنك بمتطلبات مصرف البحرين المركزي والمصادقة عليه.

١- طلب السيد رئيس مجلس الإدارة من أمين سر الجمعية إطلاع المساهمين على ملخص بنظام الحكم المؤسسي بالمؤسسة العربية المصرفية ومدى التزام المؤسسة بأحكامه، حيث قام أمين سر الجمعية بإطلاع السادة أعضاء الجمعية العامة بالجهود المبذولة من المؤسسة للائتمثال لأفضل مبادئ الحكم المؤسسي المعتمدة عالمياً، بما في ذلك القواعد النافذة بمملكة البحرين في هذا الخصوص، مؤكداً أن المؤسسة العربية المصرفية تتبع أفضل إرشادات الحكم المؤسسي ومبادئ الممارسات المعتمدة عالمياً ولديها نظام للحكم المؤسسي بما يوفر إطاراً يتسم بالفعالية والشفافية في ممارسة الرقابة الداخلية على نحو منصف.

٢- وأضاف أمين سر الجمعية بأن المؤسسة تحرص على الإفصاح عن المعلومات الهامة بدقة ووضوح إلى المساهمين وأصحاب المصالح المعنيين عن طريق عدة قنوات تشمل الموقع الإلكتروني الذي يتم تحديثه بصورة منتظمة مع إصدارها لتقارير سنوية ونصف سنوية وفصلية بشأن الأرباح والأداء المالي.

٣- أما على صعيد أهم التغييرات الأخيرة التي تمت خلال العام ٢٠٢٥ م في هذا الشأن أفاد أمين سر الجمعية بما يلي:

- في عام ٢٠٢٥، وفي إطار التزام المؤسسة بالامتثال لأحدث المعايير الرقابية وأفضل ممارسات الحوكمة المؤسسية، وافق مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠٢٥ على إدخال تعديلات على ميثاق لجنة التدقيق المنبثقة عن

AK

Handwritten signature

مجلس الإدارة، وذلك لإدراج الدور الإشرافي للجنة بصورة رسمية فيما يتعلق بتقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ESG (وهو ما يضمن اتساق وتكامل إطار الحوكمة على مستوى المجموعة). ونتيجة لهذه التعديلات، تم إجراء تعديلات مقابلة على ميثاق الحكم المؤسسي لبنك ABC، الذي يوحد موثيق الحوكمة للجان المنبثقة من المجلس ضمن إطار مرجعي شامل.

- علاوة على ذلك، وافق مجلس الإدارة على مراجعة ميثاق لجنة الامتثال لتحديث استقلالية الأعضاء ضمن اللجنة. كما قرر مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٥ إعادة تشكيل لجنة التدقيق من خلال اضافة عضواً مستقلاً آخر، بما يضمن استمرار الامتثال لمتطلبات مصرف البحرين المركزي من خلال كتيب التعليمات الخاص بـ HC، والذي ينص على أن تتشكل أغلبية عضوية لجنة التدقيق من المستقلين.

٤- وفي الختام أحال أمين سر الجمعية السادة المساهمين الكرام الى تقرير المؤسسة للحكم المؤسسي الموجود ضمن وثائق الجمعية العامة والذي تم توزيعه ويمكن الرجوع اليه في الصفحة ١٤٢ من كتيب الجمعية.

البند السابع: المصادقة على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لسنة ٢٠٢٥م البالغة ١,٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي، وذلك بعد أخذ موافقة السادة وزارة الصناعة والتجارة.

أوضح السيد الرئيس للجمعية العامة أن مبلغ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة معروض في هذا البند للمصادقة فقط بعد أن تم الكتابة للسادة وزارة الصناعة والتجارة بهذا الشأن، وهو مفصّل عنه في تقرير مجلس الإدارة وفي تقرير الحكم المؤسسي (والواردين في الصفحات ٣٦ و ١٤٨ من كتيب الجمعية)، حيث بلغت مكافآت أعضاء مجلس الإدارة خلال ٢٠٢٥م ١,٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي ... مذكراً أن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة تم صرفها وفقاً لسياسة المؤسسة الخاصة بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة ("سياسة المكافآت") ... مختتماً أن المؤسسة حصلت على موافقة السادة وزارة الصناعة والتجارة بتاريخ ٢٣ فبراير ٢٠٢٦م ... وبعد المداولة:

"قررت الجمعية العامة المصادقة على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لسنة ٢٠٢٥م البالغة ١,٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي، وذلك بعد أن تم أخذ موافقة السادة وزارة الصناعة والتجارة".

البند الثامن: ابراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن تصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١م.

إثر المداولة:

AK DB

"قررت الجمعية العامة إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن تصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ م."

البند التاسع: النظر في إعادة تعيين السادة (ارنست ويونغ) كمدققين لحسابات البنك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٦ م، بعد أخذ موافقة السادة مصرف البحرين المركزي وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

إثر المداولة:

"قررت الجمعية العامة إعادة تعيين السادة (ارنست ويونغ) كمدققين لحسابات المؤسسة للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٦/١٢/٣١ م، مع تخويل مجلس الإدارة الحق في تحديد أتعابهم، وذلك بعد ملاحظتها عدم ممانعة مصرف البحرين المركزي في هذا التعيين."

البند العاشر: إطلاع الجمعية العامة على المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة حسب المادة ١٨٩ (ج) من قانون الشركات التجارية وكما هو وارد في الإيضاح رقم ٢٩ من القوائم المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ م.

طلب السيد رئيس الجمعية من الجمعية العامة الإفادة باطلاعها على الإيضاح رقم ٢٩ من القوائم المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ م (ص ١٢٧ من كتيب الجمعية العامة) كما تم توزيعها على السادة المساهمين قبل اجتماع الجمعية العامة.

حيث أفادت الجمعية العامة باطلاعها على الإيضاح رقم ٢٩ من القوائم المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ م.

البند الحادي عشر: ما يستجد من أعمال طبقاً لنص المادة ٢٠٧ م من قانون الشركات التجارية.

سجلت الجمعية العامة عدم وجود أي بنود مستجدة طبقاً لنص المادة 207 م من قانون الشركات التجارية.

وفي ختام أعمال الجمعية العامة العادية، أعرب السادة المساهمون عن شكرهم لمجلس الإدارة وكبار المساهمين، مجددين تقنتهم في مسيرة المؤسسة، كما سجل السيد رئيس الجمعية شكره الجزيل لصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء على دعمهم الدائم للمؤسسة ... كما خص بشكره أيضاً معالي الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة وزير المالية والاقتصاد الوطني، وسعادة السيد/ عبد الله بن عادل فخر ووزير الصناعة والتجارة في مملكة البحرين، وسعادة السيد/ خالد إبراهيم حميدان محافظ مصرف البحرين المركزي على دعمه الدائم للمؤسسة وسعادة

الشيخ خليفة بن ابراهيم آل خليفة الرئيس التنفيذي لبورصة البحرين. كما تقدم رئيس الجمعية بالشكر إلى السادة المساهمين على مشاركتهم الفاعلة ومداخلاتهم وملاحظاتهم التي تم أخذها بعين الاعتبار. وباتهاء النظر في بنود جدول الأعمال، رفعت الجلسة والساعة تشير إلى الثانية والرابع ظهراً.



ناجي بلقاسم
رئيس الجمعية العامة العادية



عبد الخالق شايب
أمين سر الجمعية العامة العادية